

تقرير

إنذارات قاسية بحق طلاب في «الأميركية»

فانت الحاج

مساء أول من أمس، انتهى تحرك طلاب الماستر في الجامعة الأميركية بتوجيه إنذارات رسمية (dean's warning) إلى 13 طالباً وحجب المنحة الدراسية الكاملة عن ستة ناشطين منهم، ونزع خيمة الاحتجاج بـ «القوة».

التحرك الطلابي انطلق في بداية العام الدراسي اعتراضاً على قرار إدارة الجامعة بإلغاء راتب شهري رمزي كان الطلاب الممنوحون والمنتسبون إلى برنامج (GA Graduate Associated) يتقاضونه لقاء مساعدة الأساتذة في أعمال البحث والتعليم. ومع حلول منتصف الأسبوع الماضي، تصاعدت وتيرة الاحتجاج، فنصب الطلاب خيمة دائمة أمام مبنى «كولدج هول» الذي يضم مكاتب المسؤولين الإداريين في الجامعة، بعدما بعثت المفاوضات مع الإدارة بالفشل وتعذر لقاءهم برئيس الجامعة فضلور خوري، كما قالوا.

وبحسب الطلاب، فإن «التدبير الذي اتخذته الجامعة يشكل سابقة خطيرة في انتهاك حرية التعبير والتجمع، وهو أتى كرد فعل تعسفي على تحرك طلابي سلمي كان يهدف إلى توجيه الأنظار نحو ارساء شروط عادلة في سياسة الجامعة لمساعدة المتخرجين». ويوضحون أن الإجراء ألحق الضرر بصورة خاصة بالطلاب الذين حرموا من المنحة، فهؤلاء لن يتمكنوا من متابعة دراستهم في الجامعة الأميركية، إذ لن يستطيعوا تحمل الرسوم الدراسية.

المحتجون نفذوا اعتصاماً طالبوا فيه الإدارة بإلغاء الإنذارات فوراً وإعادة فتح الحوار مع الطلاب. وأشاروا إلى أن إدارة الجامعة استندت في قرارها القمعي كما وصفوه إلى مدونة سلوك الطلاب التي تنص على أن توزيع أي نشرة أو تنظيم لأي احتجاج يجب أن ينال موافقة الإدارة نفسها. إلا أن ذلك لا يبرر، كما قالوا، التدابير القسوى المتخذة، خصوصاً أن العديد من الاحتجاجات في السنوات السابقة بشأن الزيادات في الرسوم الدراسية لم تحصل على إذن مسبق من إدارة الجامعة.

عميد الطلاب في الجامعة طلال الدين نفى في اتصال مع «الأخبار» أن تكون الإنذارات فجائية وعشوائية، بل اتخذ القرار بعدما «استنفدنا كل وسائل المونة والإقناع والحوار الممكنة لإزالة الخيمة المنصوبة في مكان غير شرعي والتي تشوه صورة الجامعة وسمعتها لكونها وضعت تحت تمثال بلس، مؤسس الجامعة». ومع ذلك، لا يخفي نظام الدين أن الرد أتى قاسياً بعض الشيء وبعض الطلاب ظلموا، «لكن ماذا كنا سنفعل عندما جوبهنا بالتحدي ورفع السقف والإهانات والتهديد بالتصعيد من مجموعة من الطلاب وجزء كبير من هؤلاء غير مسجلين في البرنامج وغير معنيين بالقضية أصلاً، وبعضهم لم يتأثر لكونه بات في الفصل الدراسي الأخير وسيناقش الأطروحة وهو لا يدفع رسوماً في هذه المرحلة». وعن الفيديو الذي انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي والذي يظهر أمن الجامعة يزيل الطلاب بالقوة، أجاب نظام الدين: «شخصياً وجدت أن أحد الطلاب بادر إلى العنف وليس رجل الأمن». وعن فعالية الإنذار، أوضح أنه يوضع في سجل الطالب ويؤثر على سيرته الذاتية ومسيرته الأكاديمية والمهنية.

وفي رسالة وجهها نظام الدين إلى أسرة الجامعة، أكد أن «الجامعة ستظل مساحة لحرية التعبير، وستبقى مجتمعاً يشكّل فيه الحوار البناء والتقبّل والاحترام جزءاً أساسياً من مهمتنا. ونعترف أيضاً بأن الاحتجاج والحق في المعارضة هما أيضاً انعكاس لهويتنا. ولكن حرية فرد واحد تنتهي عند حدود الآخر».

المجلس المركزي
سدرس تخفيف
الضمانات على تجاوز
المصارف مراكز
القطع (مروان
طحطح)

«ضبضة» الإنفلاش في سوريا والعراق

أبلغ مجلس إدارة جمعية المصارف حاكم «المركزي» أن المصارف تواجه في سوريا والعراق متطلبات زيادة رساميلها مع نهاية العام ما يترتب أعباءً لناحية خروج العملات من لبنان، بالإضافة إلى مخاطر جراء تحويلها إلى العملات المحلية، وخرقاً للعقوبات الدولية. لذا، تمتت الجمعية على مصرف لبنان التواصل مع السلطات النقدية في سوريا والعراق لتأجيل التنفيذ نظراً للظروف الصعبة القائمة لدينا ولديهم، إلا أن سلامة «لم يبد رغبتهم بالتدخل، بل وتسأل ضمناً عن جدوى التواجد في هذه الأسواق».



الحريري. وهذا الأمر ستكون له تبعات سوقية خطيرة، إذ أنه مع مرور الوقت، ستبدأ المصارف برفع أسعار الفوائد على التسليفات والقروض بالليرة ما سيرفع الأعباء على الاقتصاد المنهك أصلاً بسبب قدرته التنافسية الضعيفة. ولم يقتصر «مزراب» سلامة على دعم الفوائد على الودائع، بل يشمل التساهل مع المصارف التي تجاوزت مراكز القطع، أي أنها خالفت تعليمات واضحة ومحددة بوجود التعامل مع الطلبات على الدولار وفق آلية الدفع الفوري. وكانت المصارف بدأت برفع أسعار

الفائدة على الودائع من دون اذن مسبق من مصرف لبنان. وقدم بعضها للمودعين فوائد تصل إلى 12% في حال تجميد الوديعة لفترة ستة أشهر. واندفاع المصارف في هذا الاتجاه متصلة بنقص السيولة بالليرة الذي أصابها خلال الفترة الماضية وارتفاع الطلب على الدولار وبلوغه 3 مليارات دولار تراكمياً بين 4 تشرين الثاني و20 منه، علماً بأن الطلب لا يزال مستمراً وقد سجل أمس أكثر من 300 مليون دولار. فيما بلغت أسعار فائدة الائتربنك، أي الفائدة من يوم ليوم بين المصارف، أكثر من 105%.

الناس، هو من جعل الجريمة تحدث كل يوم في لبنان». الآن صدر حكم إعدام بحق. سواء نفذ أم لم يُنفذ، فإن المدان، في مطلق الأحوال، سيقتضي مديداً خلف القضبان. لنأمل أن تصح «نظريّة» بيطار، إذ ينتهي «العشر» بانتهاه شخص، وبالتالي سنكتشف الآن «المدبنة الفاضلة». يعرف المحامي، وكل الناس، أن الجريمة باقية ما بقي البشر. وحدها الأسماء تتغير. أما كثرتها أو قلتها، من حيث الأسباب، فذلك بحثه في مكان آخر تماماً. في الاجتماع والاقتصاد والسياسة والأمن (إلخ). تحديدها، على نحو الحصر، مسألة معقدة جداً، بتعقيد النفس البشرية ذاتها، وهي دائماً محل أخذ ورد. إنما يُمكن، براحة ضمير، الجزم بأنها لا تنتهي عند حكم... بإعدام.

من جهتها، رُفّت زوجة الراحل جورج الريف، رلى، الحكم الصادر «إلى كل بيت لبناني». رأت فيه «انتصاراً». لا شيء سيعيد زوجها إلى عائلته، هي تعلم هذا، إذ أن «الغالي راج»... لكن أمله أن يكون الحكم «مانعاً لجرائم أخرى». هناك من لامها، شخصياً، على «توريث زوجها في المشكلة مع يتيم» (كما قال المحامي الخصم في مرافعته). قطعاً، هذا يؤلمها. تقول: «لم يكن أمام المحامي الخاسر إلا أن يقول ذلك، أن يتهمني، ولكن لم يكن أحد مكاني ليعرف ما حصل، فضلاً عن أنني كنت، بحكم عملي قبل الحادثة، أعيش قلق التهديد بشكل دائم».

في إحدى جلسات المحاكمة، قبل نحو 5 أشهر، قال المحامي بيطار للقاضي، بحضور يتيم، إن هذا المتهّم: «قتل كل

من الرأي العام أيضاً. نية القتل لم تكن متوفرة، رغم أن موكلي لم يكن بكامل قواه الذهنية، وكان قيد العلاج النفسي، فضلاً عن أن الريف وزوجته هما من بادرا إلى الاعتداء عليه. لا أقول إن موكلي لم يرتكب جرماً، إنما

لم تنته القضية بعد إذ سيعهد وكيل يتيم إلى الطعن أمام محكمة التمييز

لم يتعمد القتل، وبالتالي الإعدام ظالم بحق». لم تنته القضية بعد، إذ ستكون هناك جولة محاكمات لاحقة، وذلك بعد الطعن بالحكم أمام محكمة التمييز. هذا ما يعد به المحامي الوكيل.

تكون أجمل!

المذكور (أي الإعدام). كان له ما أراد. هذا ما رآته هيئة المحكمة، إنما من غير إجماع بين أعضائها، إذ خالفت المستشارية ملك رأي رئيس الهيئة والمستشارة الأخرى، مؤيدة منح يتيم «الأسباب التخفيفية». خسرت ديمقراطياً القرار للأكثرية: آريان في مقابل رأي.

وكيل يتيم، المحامي طويبا، قال في اتصال مع «الأخبار» إن هذا «حكم غير عادل. حكم مسخ. أنا لم ولن أنسى تدخل وزير العدل في هذه القضية علناً، أمام وسائل الإعلام، وقد ظلت التدخلات مستمرة. أحترم القضاء والقضاة الذين حكموا، لكن مشكلتي ليست معهم، بل مع مبدأ التدخل والضغط. من يتحمل أن يخالف رغبة وزير العدل؟». وأضاف: «جاء الحكم كما هو لإرضاء شريحة

ملك وفاطمة ماجد، حكماً بإعدام طارق يتيم، وبالزامة تسديد مبلغ 450 مليون ليرة لبنانية بدل «عطل وضرر» إلى الجهة المدعية. ماذا لو لم يُسَدّد المبلغ، يُعذّم مرتين؟ دار صراع بين وكيل يتيم ووكيل الريف، على مدى أكثر من عامين، لتحديد «نية المتهّم». هل كان يُريد القتل فعلاً أم مجرد الضرب المبرح؟ محامي يتيم، أنطوان طويبا، كان يجزم أن موكله «لم يتعمد القتل». لهذا كان يُطالب بتطبيق المادة 550 من قانون العقوبات (التي تكتفي بالسجن إلى سبع سنوات - أو مادة أخرى ترفع مدة السجن إنما ليس إلى المؤبد أو الإعدام). وكيل الريف، المحامي زياد بيطار، كان يُصرّ من جهته على أن يتيم «تعمد القتل». لهذا طالب مراراً بتطبيق المادة 449 من القانون